

دور الجمعية الفابية في انبثاق حزب العمال البريطاني (1884-1914)

م. د. ضياء عبد الرزاق خضير

كلية الآداب- الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: جمعية الفابية، اشتراكية، رأس مالية، نقابات، العمال

الملخص:

ان الاشتراكية اليوم تعني مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج والتنظيمات والوسائل السياسية التي تشترك في رفض المجتمع الرأسمالي وإقامة مجتمع تتحقق فيه المساواة الفعلية بين جميع الناس كما انها ترفض الملكية الفردية وتسعى لتحقيق الملكية العامة والجماعية لوسائل الإنتاج. ومن أهدافها السيطرة على جميع مظاهر الحياة الاقتصادية عن طريق التنظيم الذي يضع في الاعتبار المصلحة القومية العامة والعمل على الإدارة الديمقراطية للاقتصاد. تتعارض الاشتراكية تعارضاً جذرياً مع الرأسمالية. لان القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدالها بالملكية الاجتماعية بها يؤدي إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. وبعد أن كان هدف الإنتاج في النظام الرأسمالي تحقيق الربح لمالكي وسائل الإنتاج باستغلال الطبقة العاملة والكادحين، يصبح هدف الإنتاج في النظام الاشتراكي تلبية حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية ووضع حد للاستغلال. ويفرض هذا النظام واجب العمل على الجميع..

أما في المجال السياسي فيفرض النظام الاشتراكي أن تكون السلطة السياسية في يد المنتجين والشغيلة وعلى رأسهم الطبقة العاملة، مع وجود حزب طليعي يقود الدولة والمجتمع، واما في المجال الاجتماعي ينعدم في النظام الاشتراكي الصراع الطبقي في المجتمع وتزول بزوال هذا الصراع الخلافات بين الأمم والشعوب، ويغدو القانون الضابط لحياة المجتمع عناية الجميع بخير كل فرد وعناية كل فرد بخير الجميع، بيد أنه لا يمكن في مرحلة بناء الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية لان العمل يظل مقسوماً إلى عمل ذهني وعمل جسدي، ومن ثم إلى عمل صناعي وعمل زراعي، وهذه الأحوال تتسبب في بقاء عدم التجانس في المجتمع على الصعيد الاجتماعي وبقاء بعض طبقات المجتمع، كالعمال والفالحين، وفئات أخرى التي يتكون منها

المجتمع. بيد ان توافر الديمقراطية الشعبية باشتراك الفئات المنتجة في إدارة دفة الدولة والجمع بين حقوق المواطنين وحرياتهم الفعلية وبين واجباتهم ومسؤولياتهم أمام المجتمع. وإن عدم توافر هذه السمات كلها أو بعضها يعرقل تطور المجتمع الاشتراكي.

المقدمة:

لم تكد سنوات الربع الأخير من القرن التاسع عشر تتضح في الأفق حتى كانت ملامح مجتمع أوروبي جديد قد اتضحت تماماً فالمتململات الاجتماعية التي ولدتها الثورة الصناعية في القارة الأوروبية (1779 – 1850) كانت قد أخذت مداها وتحددت معها ملامح " طبقة اجتماعية " جديدة تميزت لأول مرة، بقطبية واضحة مبنية لا على التقليد الارستقراطي الذي طبع مجتمع أوروبا الإقطاعي ما قبل الثورة الفرنسية. ولكن على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد للثورة الصناعية الذي خلق طبقتي العمال الصناعيين والبورجوازية الصناعية الا ان حركية المجتمع الجديد لم تجد الإطار المؤات لعملها في المرحلة الأولى من الثورة الصناعية، رغم انهيار النظام القديم وبالتالي انهيار الرادع التاريخي للصراع الاجتماعي. ولكن على الرغم من أن الثورة الفرنسية قد فتحت مجالاً لمثل هذا النوع من الصراع الاجتماعي الداخلي الا ان مثل هذا الصراع لم يدم طويلاً لأن التكوين الاجتماعي للمجتمع الصناعي الجديد كان لم يزل في أول تبلوره كما أن الثورة الفرنسية حولت الأنظار عن قضية الصراع الداخلي ومنعت نموه عندما أخذت المعركة إلى ساحة أخرى عن طريق الحروب القومية.

ضمن هذا الإطار الاجتماعي الاقتصادي في أوروبا، لا سيما في بريطانيا، ظهر البيان الشيوعي لسنة 1848 ليحدد خطأً جديداً في الفكر الاشتراكي. وخاض المجتمع الأوروبي ظروفه الانتقالية الصعبة، واستطاع نتيجة لكل هذا أن يحدد العوامل وينتقي منها ما له علاقة بعملية النمو ويحدد على أساسها قوانين عامة للنمو والتحقيق الاشتراكيين. هنا نقطة انطلاق الفابية.

إن كان لا بد من تحديد محور دور الفابية فانه من الممكن القول أن محور النظرية الفابية هو قضية التحول من "الرأسمالية" إلى " الاشتراكية"، وأن هذا التحول يأتي، كما يرى الفابيون، عبر سياق التطور التاريخي الشامل القائم على الاستمرار لا الانقطاع الذي تمثله عملية الصراع الطبقي. لا بد من ملاحظة نقطتان مهمتان في عملية تكوين وتشكيل الفابية: الملاحظة الأولى، هي أن الفابية نمط من التفكير نما وترعرع ضمن إطار المجتمع البريطاني الديمقراطي التقليدي، وان الفابية تسلم بضرورة استمرار عملية التطور

التاريخي هذه عبر المؤسسة الديمقراطية القائمة على ركيزة الاقتراع الشعبي. أما الملاحظة الثانية فهي أن الفابية بدأت كنمط في نهاية القرن التاسع عشر، أي أن الفابية لم تخض حلبة الصراع الأوروبي العنيف، كما فعلت الماركسية، وبالتالي استطاعت أن تكون وجودها الفكري بمعزل عن ضغوط الظروف الآنية وإلحاحها. من هنا ارتأينا كتابة بحثنا الموسوم " دور الجمعية الفابية في انبثاق حزب العمال البريطاني(1884-1914)، ليقدم للقارئ مقدمة متواضعة عن نشأة هذه الحزب وتطوره ودور الجمعيات الاشتراكية في نشأته. يحاول البحث الاجابة عن دور الجمعيات الاشتراكية في نهضة المجتمع ولاسيما الفئات الدنية منه، وهل باستطاعة اي مجموعة تحقيق اهدافها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. كما ان هل يمكن للفرد ان يؤدي دور في بناء مجتمعه. قمنا بتقسيم البحث إلى مبحثين ومقدمة وخاتمة فضلا عن قائمة المصادر. تناول المبحث الأول الجمعية الفابية ودورها في ظهور الحركة العمالية 1884 في بريطانيا بداية القرن التاسع، وما نجم عنها من تطور سياسي وبروز واضح لشريحة اجتماعية (العمال). أما المبحث الثاني، ظهور حزب العمال المستقل (1900-1906) الذي نادى بحقوق الطبقة العاملة وسعى إلى تخليصها من الفقر التي كانت تعاني منها. اذ انه اول حزب يدافع عن حقوق العمال والصناعيين وأصحاب الحرف، وينادي بإشراكهم في العملية السياسية. وعالج المبحث التطور السياسي للحركة العمالية في بريطانيا وظهورها كقوة سياسية لها أفكارها وفلسفتها الخاصة.

المبحث الأول: الجمعية الفابية ودورها في ظهور الحركة العمالية 1884

في الرابع عشر من تشرين الأول سنة 1883، اجتمع كل من ادوارد كاربنتر، وأرثر لويس، والفيلسوف هافلوك الليس، وفرانك بدمور، وكان الهدف من اجتماعهم هو كيفية النهوض بالواقع الاجتماعي التي تعاني منه الطبقات الفقيرة، ولا سيما طبقة العمال المأجورين وأصحاب الحرف القديمة. ومما شجعهم على الاجتماع ومناقشة كهذا مواضيع هو الزيارة المترتبة لتوماس ديفيدسون المعروف باسم "العالم المتجول". وكان هذا مدير مدرسة في اسكتلندا هاجر إلى أمريكا، وهنالك التقى ببعض الطوبيون (بيير، م، ولیم ز، صفحة 31)، وكون فلسفة خاصة به تتطلب أن يتعهد دعايتها بأن يعيشوا طبقا لمثل عليا من الحب والإحاء، وأن يؤسسوا أينما أمكن مجتمعات صغيرة يمكن أن يعيش بها الناس طبقا لهذه المثل (منير الحمشس، 1968، صفحة 32).

بعد ذلك بدأت الاجتماعات بين إتباع ديفيدسون، بهدف تكوين المجتمع طبقا لأسمى المبادئ الأخلاقية. واستمرت تلك الاجتماعات برأسه هيوبرت بلاند الذي أصبح فيما بعد

أمين صندوق الجمعية الفابية، الذي قدم نص اتفاقية من اجل النهوض بالواقع الاجتماعي وقد نصت أول بندين منها:-

- 1- الهدف: تحقيق الكمال في شخصية كل فرد في المجتمع.
- 2- المبدأ: إخضاع العروض المادية للحاجات البدنية.

ولكن الاجتماع لم يتوصل إلى قرار، إذ بدت خطته طموحا اكبر مما ينبغي ومع ذلك استمروا في مشاوراتهم وفي اجتماع لاحق عقد في الرابع من كانون الثاني سنة 1884، تمت الموافقة على مجموعة من القرارات التالية:

- 1- تكوين جمعية يطلق عليها "الجمعية الفابية"
- 2- تعديل القرار الذي اتخذ في اجتماع سابق والذي نص على إعادة تكوين المجتمع فورا، اضافة عبارة المساعدة في إعادة تكوين المجتمع.

3- ينبغي أن تشرع الجمعية في اتخاذ خطوات عملية، مثل عقد مناقشات بين أعضائها وإرسال مندوبين إلى اجتماعات الهيئات الأخرى وجمع المقالات وصور الإعلام، مما يساعد في تحقيق الأغراض التي اتفق عليها (محمد كامل محمد، 1972، صفحة 35).

بعد ذلك شرع الأعضاء في اختيار اللجنة التنفيذية والتي تكونت من ثلاثة أعضاء. وهذه الطريقة خطت أقدم جمعية اشتراكية في العالم أولى خطواتها إلى الوجود. وبناء على تقرير تقدمت به لجنة النشرات، تقرر في نيسان من سنة 1884، طبع ألفي نسخة من الكراسة الفابية الأولى والتي كان عنوانها "لماذا أكثر الناس فقراء". وقد افتخرت الجمعية بنشرتها الأولى. وبعد ذلك بوقت قصير صدرت الكراسة الثانية والتي تكونت من صفحتين تحت عنوان "بيان" وبدأت بعبارة "أن الحكومة القائمة لا حق لها في ان تسمي نفسها الدولة أكثر مما للدخان الذي يعلو سماء لندن حق في ان يسمى نفسه طقسا" (محمد كامل محمد، 1972، صفحة 41). كان لهذه المقالات تأثير كبير مما دعا إلى الإسراع في تحديد برنامج اشتراكي.

ورد في بيان اعضاء الجمعية، «تتكون الجمعية من اشتراكيين يهدفون إلى تأسيس مجتمع يحقق عدالة الفرص لأفراده، ويلغي امتيازات بعض الشخصيات والطبقات واحتكارها للقوة الاقتصادية، وذلك عن طريق الملكية الجماعية والإدارة الديمقراطية للمصادر الاقتصادية في المجتمع، كما تبغي الجمعية ضمان هذه النتائج بأدوات الديمقراطية السياسية. ولما كانت الجمعية تؤمن بالمساواة ، فإن عضويتها مفتوحة للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العقيدة، ممن يلتزمون بأهدافها وأغراضها، وما بين عامي (1891-1894) أصدرت الجمعية عشر نشرات على شكل أسئلة وجهت إلى أعضاء الهيئات التمثيلية المختلفة؛ مثل أوصياء

قانون الفقراء وأعضاء لجان العشور، والمرشحين البرلمانيين، والمرشحين لمجالس التعليم. وكان الهدف من هذه الأسئلة هي كيفية النهوض بالواقع العمالي، وتخليصه من كل الصعوبات التي يواجهها، وبيان موقف الحكومة البريطانية منه (محمد كامل محمد، 1972، صفحة 41).

ظلت الحركة الفابية تعمل بوسائلها السلمية حتى باتت افكارها تنتشر فيما بين الطبقات الاجتماعية الفقيرة وآمن بها عدد كبير من الشعب البريطاني، كما آمنت بها الحركة النقابية صحيح أن النقابات العمالية والتنظيمات الخاصة بالطبقة العاملة لم تظهر في صورة حركة كاملة ومنظمة في أواخر القرن الثامن عشر، بل أنها لم تكن تعبر عن الطبقة العاملة بصورة واضحة؛ فالانتفاضات الأولى لم تكن تعدو إن تكون أحداث شغب للمطالبة بالخبز، ولم تكن لهم اتجاهات معنية تعبر عنها هيأت خاصة بهم. إذا كان معظم من ساهموا في هذه الحركات يفتقرون إلى الوعي الكامل بمشكلاتهم، فلم ينظروا إلى هذه المشكلات على أنها تشمل طبقة اقتصادية بأكملها إذ أن معظمهم كانت لهم مشكلاتهم الخاصة، التي حاولوا معالجتها عن طريق تنظيم الإضرابات، أو طلب المعونة من الدولة (جورج برناردشو، د.ت، صفحة 64).

فكل تلك الإضرابات والتنظيمات كانت تفتقر إلى وجود سياسة خاصة بها، لافتقارها إلى الوعي التام الذي يساعد على إحداث انقلاب في العلاقات الطبقية، وبالتالي يحدث انقلابا في كيان الدولة. كان هذا الأمر بحاجة إلى عوامل أخرى تساعد في نهوضه وبلورة فلسفته.

إذا أردنا أن نكتشف بؤادر الحركة العمالية كطاقة واعية تريد أن تغير النظام الاجتماعي والاقتصادي في انكلترا، لا نجد تلك البؤادر بين صفوف أصحاب الحرف القديمة كعمال الصوف أو التعدين، بل نجدها لدى أصحاب الحرف التي تتطلب مهارة يدوية الذين لم تؤثر الآلة على أعمالهم تأثيرا كبيرا. وبين صفوف هذه الطبقة ظهرت المحاولات التي ترمي إلى خلق نظرة وسياسة جديدة، هدفها جمع شمل الطبقة العاملة (محمود البيي، 1958، صفحة 36). ظهرت أول جمعية سياسية للعمال في لندن والتي أطلق عليها جمعية لندن للمراسلة. وقد ظهرت في أعقاب الثورة الفرنسية لسنة 1789، وكان الدافع من تأسيسها سياسيا أكثر من كونه اقتصاديا. إذ تهدف إلى تنظيم العمال المهرة ليقفوا إلى جانب الحركات التي تقوم بها الطبقة الوسطى والعليا من أجل الإصلاح السياسي، فلم تكن تعبر عن مطالب الطبقة العاملة بطريقة منظمة. إذا أردوا أن يلعبوا دورا كبيرا في الإصلاح السياسي. ولم يكن في نيتهم أن يقوموا بحركة منفصلة عن الطبقة الوسطى والعليا، إلا أنهم أردوا في الوقت ذاته الاعتراف بحقوقهم التي تميزهم عن غيرهم (جورج هيربرت كول، 1986، صفحة 56).

ولكن على الرغم من هذه الحركة الإصلاحية سحقت قبل إن تتاح لها الفرصة للوصول إلى نتائج مثمرة، إلا أنها تعد البداية الحقيقية للتنظيم العمالي الواعي في بريطانيا. ففي سنة 1799 صدر قانون يمنع أي نشاط لنقابات العمال، وظل ساري المفعول لغاية سنة 1824. ولكن على الرغم من صدور هذا القانون ظلت النقابات العمالية تمارس نشاطاتها فمئذ سنة 1806 بدأت منظمات الطبقة العاملة تتطور واخذ زعماء الجمعيات يتحدثون باسم الطبقة العاملة بأكملها غير أنهم كانوا يفتقرون إلى الاستجابة الكاملة من قبل الشعب لأنه لم يكن قد هيا بعد لمثل هكذا منظمات (جورج هربرت كول، 1986، صفحة 61).

ولكن في سنة 1815 تغير الموقف بصورة كبيرة، فالثورة الفرنسية كانت قد قطعت شوطا في طريقها للإصلاح، مما زاد الوعي لدى عمال المناجم والمصانع في بريطانيا ، وتعلموا كيفية التضامن فيما بينهم لا سيما بعد مرحلة ارتفاع الأسعار التي حدثت أثناء الحرب ضد الثورة الفرنسية، وظهور أزمة البطالة بسبب توقف حركة التجارة. مما أدى إلى ظهور زعماء جدد أقوى موقفا ومطالبتا بحقوق الطبقة العاملة ممن سبقوهم. وبدأت جموع الطبقة الوسطى تعبر عن تدمرها، لا سيما بعد أن انتهاء الحرب واختفاء الخطر الفرنسي، إذ بدأ أصحاب المصانع والتجار وأصحاب المهن يطالبون بتعديلات في القوانين الخاصة بهم. وتحقق لهم ذلك ففي سنة 1824 بدأت النقابات العمالية تمارس دورها في المجتمع فقد قامت بإضرابات كثيرة في الأوساط التجارية المختلفة مما أدى إلى قلق الحكومة البريطانية التي حاولت فرض قانون يمنع تلك الاضرابات، إلا إن القانون الذي صدر سنة 1825 سمح لنقابات العمالية بممارسة نشاطاتها كافة. وأخذت الطبقات العاملة تلعب دورا هاما في الميدان السياسي إذ اشتركت في الشغب الذي أدى إلى صدور قانون الإصلاح لسنة 1832، ولكي يتمكنوا من إيصال صوتهم تحالفوا مع طبقة المصلحين من رجال الطبقة الوسطى، الذين كانوا اعضاء في مجلس العموم البريطاني وبالتالي لديهم القدرة على إيصال صوت العمال في البرلمان الانكليزي (جورج برناردشو، دت، صفحة 33).

تمكن هؤلاء من أن يقنعوا حزب الأحرار على الوقوف إلى جانب طبقة العمال، ولكنهم في الوقت ذاته كانوا يرفضون مشاركة هذه الطبقة في الانتخابات. فقد أردوا استخدامهم لأضعاف النظام الاستقراطي. مما وضع طبقة العمال أمام خيارين: أما أن يفقدوا كل أمل في الإصلاح البرلماني بالطرق الدستورية، وأما أن يؤيدوا مطالب المصلحين من رجال الطبقة الوسطى، على أمل أن يؤدي القضاء على نظام الأقلية القديم وبالتالي استمتاعهم

بالديمقراطية السياسية (عبد القادر حاتم، 1985، صفحة 36). مما دعاهم إلى تشكيل الاتحاد القومي للطبقات العاملة، بعد أن أحسوا إن المصلحين من الطبقة الوسطى اشدّ عداوة لهم من الطبقة الارستقراطية. وقد طالب هذا الاتحاد بحق الانتخاب للبالغين كما طالب بتحقيق الديمقراطية السياسية الكاملة لهم بما يمكنهم من تحقيق مطالبهم (محمد سلماوي، 1956، صفحة 25).

على الرغم من أن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح إلا أنه يعد حدثاً هاماً في تطور الوعي لدى الطبقات العاملة، وفي تاريخ الحركة العمالية إذ أن ظهوره كان مبشراً بظهور حركة أصحاب الميثاق (الحركة الجارية) (دار الكتب والوثائق العراقية، 2006)؛ فشلت الطبقة العاملة سنة 1832 من الحصول على حق الانتخاب بمقتضى قانون الإصلاح وانتهت حركتهم بظهور هيئة من الناخبين من رجال الطبقة الوسطى. وبذلك أصبح العمال يخضعون لأصحاب العمل من الناحية السياسية والاقتصادية. وهنا بدأت موجة من الغضب تعم أواسط الطبقة العمالية، في الوقت التي أخذت أفكار الاشتراكية الحديثة تنتشر بفعل عدد من المفكرين نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي خلقها النظام الرأسمالي. ويعد روبرت أوين (محمود البهي، 1958، صفحة 55) مؤسس الاشتراكية البريطانية، وبفضله اندلعت نيران الحركة العمالية وأخذت شكل الثورة في السنتين اللتين أعقبنا صدور قانون الإصلاح لسنة 1832. ولكن على الرغم من ذلك لم تمض تلك السنتان على قانون الإصلاح، إلا وظهرت بوادر الانقسام بين العمال أنفسهم وقد واجهت نقابات العمال سلسلة متفرقة من الاضرابات التي قضت على مواردها المحدودة، بدلا من أن تتماسك وتعمل على إقامة إضرابا عاما يشل الصناعات الرأسمالية (بيير، م، وليم ز،، صفحة 22).

المبحث الثاني: ظهور حزب العمال المستقل (1900-1906)

ذكرنا سابقا ان النشاط العمالي ظهر بشكل واضح في المجتمع البريطاني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما نجحت القيادات العمالية في تعبئة العمال وتنظيمهم وتحديد مطالبهم، وكان من أبرز مظاهر ذلك النشاط المظاهرات والإضرابات العمالية التي شهدتها المدن البريطانية لاسيما لندن.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هناك أسباب متعددة ساعدت على إحياء الفكر الاشتراكي في المجتمع البريطاني وسلطت الضوء على الفوارق الطبقية في ذلك المجتمع مما ساعد على تهيئة الأوضاع المناسبة للعمال لتوحيد جهودهم ودخولهم إلى الساحة السياسية بشكل مستقل عن طريق تأسيس حزب يعبر عن إرادتهم وهذا ما تحقق عندما

تمكنوا من تأسيس حزب العمال عام 1900 . وكان من أهم الأسباب التي جعلت القيادات العمالية تؤسس هذا الحزب هي شعور تلك القيادات بعدم إمكانية الأحزاب البريطانية الرئيسية آنذاك، ولاسيما حزب الأحرار الذي كانت القيادات العمالية تعول عليه في تنفيذ مطالب الحركة العمالية بما يتعلق بمطالب العمال الخاصة بزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمل وضمان حقوق العمال في حالات المرض والإعاقة وغيرها من المطالب (ربي ماكديول، 1991، صفحة 595)

ويعد عام 1868 مرحلة جديدة في نشاط الحركة العمالية البريطانية ففي ذلك العام وافقت اللجنة الملكية لاتحادات العمال على السماح بالعمل النقابي رسمياً في بريطانيا، وتشكل على اثر ذلك مؤتمر اتحاد نقابات العمال في السنة ذاتها وكان من أهم أهدافه المطالبة بحقوق العمال والإشراف على المصالح السياسية الخاصة بالعمال المنتمين إلى النقابات العمالية بواسطة اللجنة البرلمانية التي كان المؤتمر ينتخبها سنوياً لكي تسعى لتنفيذ قراراته السياسية من خلال إرسال الوفود إلى الوزراء ومقابلة أعضاء البرلمان الذين يتعاطفون مع الطبقة العاملة. وقف القادة النقابيون عام 1868 على العموم موقفاً سياسياً موحداً مع حزب الأحرار، الذي مثل الرأسماليين الصغار والبرجوازية المتوسطة وحصل الأحرار على تأييد معظم العمال في نضالهم الطويل ضد حزب المحافظين، الذي كان يمثل غالباً الرأسماليين ومالك الأراضي الكبار، وقد أدرك زعماء حزب الأحرار وفي مقدمتهم وليم غلادستون أهمية الطبقة العاملة لذلك أيد مطالبها بهدف الحصول على دعمها إلى جانب حزب الأحرار ولأجل تحقيق ذلك عمل على إجراء العديد من الإصلاحات القانونية وسمح بدخول مرشحي العمال في قائمة حزب الأحرار الانتخابية (بيير، م، وليم ز،،، صفحة 213).

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية شكلت لجنة سميت بـ لجنة تمثيل العمال، وقد ضمت اللجنة عضوين يمثلان حزب العمال المستقل، واثنين من الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي وواحد من أعضاء الجمعية الفابية وسبعة من اتحاد النقابات، ولقد تم انتخاب رامزي مكدونالد سكرتيراً لها، وبدأت اللجنة تأخذ مكانها في منتصف تموز عام 1900 أي بعد نحو خمس أشهر من انشائها، وكانت بحاجة ماسة إلى الدعاية وإعلان نفسها لأن الكثرة الغالبة من النقابيين العماليين كانوا يجهلون أمرها، وكان التقرير الرسمي الخاص بتكوين هذه اللجنة قد أرسل إلى كل نقابة يزيد عدد أعضائها على خمسمائة عضو، وقد أصدرت اللجنة ثلاثمائة وثلاثين ألف نسخة من البيانات الانتخابية، ولكنها تركت معظم العمل للجمعيات كل على حدة، وقد تحمل حزب العمال المستقل العبء الأكبر، لأنه كان يخوض

المعركة الانتخابية في عشر دوائر من الخمس عشر دائرة التي خاضت فيها لجنة التمثيل البرلماني المعركة الانتخابية (فليب بوارير، د، ت، صفحة 61).

كما ان ظهور الجمعية الفابية وزيادة عدد أعضائها على حساب الجمعيات الاشتراكية الأخرى. إذ لم تكن الجمعيات الاشتراكية في ذلك الوقت منظمات تشترط في عضويتها عدم الانتماء إلى أية جمعية. ففي أوائل سنة 1883 قامت جمعية هامر سميث الاشتراكية بمحاولة لضم الجمعيات الموجودة آنذاك في لندن بعضها إلى بعض. وتم عقد اجتماع مشترك انتهى بتأليف لجنة مشتركة برئاسة موريس رئيس العصبة الاشتراكية، وتم وضع بيان تحت عنوان "بيان للاشتراكيين الانكليز" وتم قبوله من قبل الجمعية الفابية (ربي ماكديول، 1991، صفحة 312). وفي السنة ذاتها عقد اجتماع بين مندوبين من مجموعة من الجماعات الاشتراكية والعمالية بما فيها الجمعية الفابية، ولكن لم يكن في نية الجمعية الاندماج في الهيئة الجديدة، وقد أعلن برناردو شو ذلك صراحة (جلال حسن صادق، 2001، صفحة 35)، إذ عارض إرغام أي فرد على قطع علاقته بأي حزب من الأحزاب، فقد كان هو نفسه عضوا في اللجنة التنفيذية في احد اتحادات حزب الأحرار ليدافع عن مصالح العمال هناك. واستمرت الجمعية الفابية تمد لجنة تمثيل العمال المستقلة بالأسئلة والنشرات من اجل الإصلاح ضد الرجعيين المحليين (مركريت كول، 1965، صفحة 57).

مثل تلك التي عقدت في بروكسل سنة 1891، وباريس 1886-1889، وزيورخ 1893، ولندن 1896. غير ان أعمال تلك الاجتماعات كانت كلها نظرية وتهدف إلى إعلان رأي، ونادرا ما وضعت توجها محددًا للعمل الايجابي لا سيما في بريطانيا. إذ كان الفابيون، يريدون العمل في بريطانيا وفي حدود حياتهم هم. وربما يعود ذلك إلى نجاح مقالتهم، مما دعاهم إلى الاعتقاد أنهم في مركز يسمح لهم بالتأثير في النمو الاجتماعي لبلدهم بصورة اسرع مما خارج حدود بلدهم (طاهر حسن درة، 2001، صفحة 32).

ولكن في نهاية الثمانينات القرن التاسع عشر عندما كان الأعضاء في البرلمان من الطبقات العاملة موجودين فيه إلى جانب الأحرار، وعندما بد أن السياسات التقدمية للجمعيات الاشتراكية التي لا تتميز في مضمونها إلى حد كبير عن الفابية، منتصرة في مجلس لندن، كان من الطبيعي التفكير أولاً في التأثير على الأحرار، ففي مؤتمر نيوكاسل سنة 1891 قبل حزب الأحرار، خطة سياسية عرفت باسم "برنامج نيوكاسل" الذي دعا إلى الحكم الذاتي لإيرلندا، وفصل الكنيسة في ويلز وإسكتلندا ومنح سلطات كاملة لمجلس منطقة لندن وإلهيات البلدية الأخرى، بما في ذلك حق فرض الضرائب على قيم الأرض، وسلطات إلزامية للسلطات المحلية

في اقتناء الأرض وتوزيعها على هيئة حصص وحيازات صغيرة وإنشاء المباني العامة في القرى وبناء الأكواخ للعمال؛ وكما تضمن البرنامج تقصير مدة البرلمان وإجراء الانتخابات في وقت واحد وإلغاء تعدد الأصوات الانتخابية والاعتراف بضرورة مكافآت لأعضاء البرلمان، وإنشاء مجالس للمراكز الانتخابية، كما دعا إلى التعليم المجاني للجميع ورفع القيود على حقوق الحائزين وحق الاعتراض محليا على الترخيص بتقطير الخمر وبيعها، وفرض الضرائب مقابل حقوق التعدين، وإصلاح مجلس اللوردات (محمود البهي، 1958، صفحة 66).

لم يتضمن البرنامج أي شئ اشتراكي ولكنه عد نصرا عن طريق استغلال خوف المرشحين من الناخبين، حتى وان كان البرنامج مجرد نصر على الورق، كما تبين بعد الانتخابات. لذلك قرر أعضاء الجمعية الفابية في حزيران سنة 1892 أن يسلكوا السبيل الآخر وأصدروا بيان انتخابي خاص بالجمعية. وفي هذا البيان اخذ الفابيون ينصحون العمال بإعطاء أصواتهم لا ي مرشح يعد بإجابة اكبر قدر من مطالبهم باعتبار أن ذلك أفضل من عدم التصويت نهائيا. ولكنهم في الوقت ذاته أشاروا بوضوح إلى أن ذلك ليس أكثر من مجرد بداية للإصلاح، إلى ان يبلغ اهتمام الطبقة العاملة بمصالحها السياسية الحد الكافي لان تنشئ حزبا خاصا بها. وقد كان لهذه النشرة ردة فعل كبيرة لدى الجماهير، فقد مكنت الفابيين من أن يصيحوا بأعلى صوتهم "الم نقل لكم ذلك" عندما حصل الأحرار على الأغلبية التي يسعون إليها واختفى "برنامج نيوكاسل" بلا أثر باستثناء الحكم الذاتي لإيرلندا وإنشاء مجالس المراكز والأبرشيات؛ وعندما أبدت الحكومة البريطانية عدم اهتمامها بالإصلاحات الاجتماعية، اذ اعتبرت أجهزة مجلس التجارة ومجلس الحكم المحلي ومجلس التعليم، التي كان من الممكن أن تأتي بإصلاحات ووزارت من الدرجة الدنيا. أثارت هذه الإجراءات الاشتراكيين في جميع أنحاء البلاد. وقبل نهاية عام 1892، كانت اللجنة التنفيذية الفابية تناقش اقتراحا بان تقوم بإنشاء حزب اشتراكي متحد. واتخذت اللجنة قرارا حكيما بأنه " من الممكن إنشاء حزب اشتراكي متحد جديد بواسطة الجمعية الفابية". بيد انها كانت لا تزال تفكر بإلحاق بيانها الانتخابي بنشرة عن حزب للعمال وفي نيسان 1893 اتخذت الإجراءات لإصدار نشرة عن نكت الحكومة البريطانية للعهد. وقد أصبحت هذه الوثيقة التي عدها شو باسم "خطة لحملة من اجل العامل". وكان البيان الذي اصدره يهاجم الوزراء الذين تعهدوا سابقا بالوقوف الى جانب الحركة العمالية . كما ذكر فيه السبل السليمة لاستخدام قانون الإصلاح الصادر سنة 1885، من خلال المشاركة بالانتخابات المقبلة بمرشحين من طبقة العمال على ان تقوم

النقابات بتحمل النفقات. اذ كانت عقبة المال هي العقبة الأكبر أمام تمثيل الطبقة العاملة في البرلمان (بيير، م، وليم ز، صفحة 45).

وهنا لنا ان نلخص إلى ان تمثيل الطبقات العاملة في الانتخابات العامة سيتوقف على النقابات القومية الكبرى وليس على الجمعيات الاشتراكية. فلا الجمعية الفابية ولا الحزب اللبرالي الديمقراطي الاشتراكي ولا الجمعية التي تعرف باسم لجنة تمثيل العمال لديها أي أمل في جمع ما يكفي من المال للتقدم بثلاثة مرشحين، وان دورهم يحتم عليهم شحذ همم زعماء النقابات ليتمكنوا من الحصول على تأييد جمهور العمال وإثارة حماسهم. وبعد هذه الخطة التي أصبحت البرنامج للمؤتمر التأسيسي للجنة التمثيل العمالي سنة 1900، نصت على ما يلي:

”إن المرشح يجب أن يكون مرشح الطبقة العاملة كلها في الدوائر، لا قطاع منها فقط، مهما كان قويا.. وان المتقدم بترشيح عمالي من نقابتنا يمثلكم كما يمثلنا سنساعدكم إذا لم تجدوا المال الكافي“ (محمد كامل محمد، 1972، صفحة 67).

ومن ثم ان البرنامج يقترح أن تتولى المجالس المهنية المحلية التي كانت في ذلك الوقت منضمة إلى مؤتمر النقابات، السلطة على عملية الانتخابات بعد تنظيمها تنظيما جيدا فتقوم بجمع أسماء ألف شخص من الناخبين المعترف بهم قبل البدء بالحملة الانتخابية، وتكون رصيда انتخابيا على أن تسلم جميع الأموال إلى أمناء. ثم تختار المدن المكتظة التي لا ينتشر فيها الناخبون في مساحة واسعة، وان يختار المرشحوں العقلاء الذين حسنت سيرتهم. وبما أن المرشحين اشتراكيين فأنهم يجب أن يدخلوا الانتخابات على أساس برنامج يجذب عمليا الجهة التي يرشحون أنفسهم فيها (عبد القادر حاتم، 1985، صفحة 53).

اذ ان القانون الذي صدر في سنة 1832، فتح الباب على مصراعيه أمام رجال الصناعة الجدد. وبعد سنة 1832، صار في مقدور أي ثري أن ينتهي إلى الطبقة الحاكمة. وعند هذه النقطة شاع الشعور بخيبة الأمل بين صفوف العمال بمجرد ظهور قانون الإصلاح وفي السنوات القليلة التي تلت ذلك أخذت جموعهم تتدفق على النقابات العمالية، وكانوا يحاولون ان يحققوا بتنظيماتهم الصناعية الجماعية ما فشل به الإجراء السياسي. بيد ان نقابات العمال القومية الكبرى فقدت مكانتها، لأنها دخلت ميدان الصراع قبل ان تنضج كمؤسسة لها مبريدها، ومن بينها ظهرت حركة الميثاقين (عبدالله بلان، 1998، صفحة 21).

ويعد أصحاب هذه الحركة أول مغامرة كبيرة تقدم عليها الطبقة العمالية في بريطانيا لكي تقوم بإجراء سياسي مستقل، ولقد انظم إليها عدد كبير من مختلف الشرائح الاجتماعية،

على الرغم من أنها كانت ذات طابع عمالي. وأول ما طالبت به هو الإصلاح البرلماني باعتباره الخطوة الأولى لتحقيق الأهداف الاقتصادية. أما زعماء الحركة المحليون فكانوا من الصناع المهرة وأصحاب الحرف، فكانوا بمثابة المفكرين بين صفوف العمال البسطاء، مما جعلها تحظى بتأييد طبقة العمال البريطانية، ولكن لسنوات قليلة. ويرجع سبب فشلها إلى سببين: الأول، أن الحركة منذ بدايتها كانت تسعى إلى برنامج مستحيل، فلم يكن الوقت قد حان بعد لإتاحة التصويت للجميع، كما لم يكن الوقت قد حان لتنفيذ برنامج اقتصادي يحقق الرفاهية لطبقة العمال. والسبب الثاني، أن أصحاب الحركة لم يحددوا هويتهم أهم ثوار أم مصلحين. (عبد القادر حاتم، 1985، صفحة 102)

لم يحدث تغيير يذكر قبل سنة 1860، إذ خلال هذه المدة رجعت إعمال الشغب من جديد، وتكررت المطالبة بالإصلاح البرلماني. ومنذ سنة 1864 بدأت نقابات العمال تلعب دورا مهما في الحركة النقابية التي نشأت على أنقاض الميثاقين، فأخذت الحركة الجديدة تسعى إلى تعديل القوانين الخاصة بها. ووجدت نفسها متحالفة مع الراديكاليين من الطبقة الوسطى. وبحلول سنة 1889 انبثقت هيأت جديدة في مناطق متعددة وكان الهدف من وراء ظهورها إتاحة الشكل السياسي للحركة العمالية الجديدة. وظهرت أحزاب عمالية محلية، كما ظهرت جمعيات عمالية ومجالس كانت تهدف إلى دمج الاشتراكية والاتحاديين الجدد في وحدة سياسية انضمت تحت عنوان حزب العمال المستقل (فؤاد موسى، 1998، صفحة 32).

وبظهور الحزب الجديد تلاشت قيادة الاشتراكية البريطانية كما انه كان عليهم أن يواجهوا زعماء النقابات العمالية القدماء. ولكن في نهاية سنة 1899، وافق مؤتمر نقابات العمال على أن يعمل مع الجمعيات الاشتراكية لا لخلق حزب اشتراكي أو عمالي، وإنما لتأليف لجنة تعيد المرشحين العماليين المستقلين إلى البرلمان، وتحقيقا لهذا الغرض تألفت لجنة العمال النيابية سنة 1900. وقد أنظمت النقابات العمالية إلى هذه المنظمة. وبعد انتخابات سنة 1905 تغير اسم اللجنة وأصبح حزب العمال، وصار حزبا مستقلا له سياسته الخاصة. وبعد أربع سنوات أي في سنة 1909 قرر مجلس اللوردات ان أشراك نقابات العمال في الإجراءات السياسية امر مناف للقانون، ولكن تلك النقابات ظلت تمارس هذا الحق (منير الحمشس، 1968، صفحة 78).

وفي المدة ما بين 1910-1914 هوجم حزب العمال لاعتماده على الأحرار وفشله في الحصول على عدة امتيازات إزاء تأييده للأحرار. وقد حدثت بعض الانشقاقات بين صفوف العمال بسبب الإحداث التي أصابت الميدان الصناعي، وانفجرت الاضرابات واستمر الحال إلى

أن اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914-1918). فقد حدث انقسام بسبب موقفه من الحرب، فالحزب العمالي قد أيد الحرب، أما الحزب العمالي المستقل، وهو جزء من حزب العمال نفسه، قد اتخذ منذ البداية موقفا مسالما، وأدى هذا إلى استقالة رامزي ماكdonلد (بيير، م، وليم ز،، صفحة 68)، من زعامة الحزب. وشيا فشيئا ظهرت معارضة جديدة في صفوف الحزب تطالب بإجراء المفاوضات من أجل وضع حد للحرب وإقرار السلام، وسرعان ما توطدت أركان هذه المعارضة بعد سنة 1917، وفي نهاية الحرب أصبح حزب العمال بمثابة معارضة لها نفوذها (محمد سلماوي، 1956، صفحة 75).

هذه صورة للموقف سنة 1918، وفي الوقت نفسه أخذ حزب العمال يعد نفسه لنضال ما بعد الحرب. فلم يعد حزب العمال مجرد اتحاد يجمع النقابات والهيئة الاشتراكية وإنما أصبح حزب "العمال الذين يعملون بأيديهم وعقولهم". واقتضى الأمر أن يكون له برنامج جديد وجهاز جديد. ولأول مرة إلى الحزب على نفسه أن ينفذ برنامجا شاملا للتطور الاشتراكي، وذلك في كتاب "العمال والنظام الاجتماعي الجديد". ويعد هذا الكتاب بمثابة استثمار للسياسة التي ظهرت منذ أن رأى الحزب النور إلا وهي: قبول سياسة المذهب الجماعي وهي السياسة التي أخذت الجمعية الفابية تنادي بها طيلة الثلاثين سنة الماضية (عبدالله بلان، 1998، صفحة 65).

الخاتمة:

بعد الدراسة المتواضعة لنشأة الجمعية الفابية ودورها في تأسيس حزب العمال ، تبين أنها كانت جمعية تميل إلى الانعزال، وما يؤكد ذلك، أنها لم تؤسس لها فروع خارج بريطانيا، كما أنها لم تكن تحمل هوية مستقلة في بداياتها الأولى. وعلى الرغم من أنها لم تكن مدعومة من جهات حكومية، إلا أنها لم تتنازل عن هدفها الرئيس وهو حق العامل البريطاني بالاشتراك في المؤسسات والقرارات التي تخص الدولة، كما أنها طيلة مدة نضالها لم تتخلف عن المناداة بحقوق العمال والذي كان من أولى أهدافها، وهو ضمان الحياة السعيدة للعامل وأصحاب الحرف البسيطة.

كما انه من أهم الملاحظات التي يمكن أن نستنتجها من هذا البحث حول نظرية الجمعية الفابية، أنها لم تنتهج طريق الماركسية، فقد كان لها فلسفتها ونظريتها الخاصة بها، على الرغم من أن أكثر الحركات الاشتراكية التي ازدهرت في الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اعتمدت في أساسها ومبادئها على النظريات الماركسية. فقد كان

الفايون اشتراكيين تابعين للدولة قبل كل شيء، ويدافعون عن القومية وعن المشروعات البلدية، هدفهم خلق الدولة الجماعية بالوسائل السلمية.

كما تبين أن فلسفة الجمعية الفابية تختلف عن فلسفة الراديكاليين، وأن الاشتراكية والراديكالية شيء مختلف، ولا يلتقيان في أهدافهما. إلا أنه يمكن عد ثمانينات القرن التاسع عشر كانت موسم البذر للجمعيات والأحزاب والمنظمات الاشتراكية والإصلاحية.

كما أنه يمكن القول، أن الحياة السياسية في بريطانيا مرت بتطورات كثيرة في القرن التاسع عشر، منها ظهور الحركة العمالية والحركة الاشتراكية باعتبارهما قوة سياسية، أذ أن الأجواء السياسية التي ترعرعت فيها الحركة العمالية البريطانية ساعدت على ظهور حزب العمال سنة 1900، باسم "لجنة تمثيل العمال" ولم يظهر في صورة حزب مستقل، إلا في سنة 1906. وبعد نضال طويل نجحوا فيه العمال بتشكيل حزب خاص بهم وحتى أصحاب الميثاق كادوا يحققون هدفهم بعد قانون الإصلاح سنة 1832، وبعد ظهور قانون الإصلاح الثاني لسنة 1867 الخاص بنقابات العمال. إلا أن الفشل كان نصيب هذه المحاولات والسبب الظاهري لهذا الفشل كان الظروف السياسية التي كانت تمر بها بريطانيا، إلا أن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء ذلك هو سوء بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البريطاني

المصادر

- 1- بيير، م، وليم ز... (بلا تاريخ). تاريخ الاشتراكية البريطانية. القاهرة-مصر.
- 2- جلال حسن صادق. (2001). قادة الفكر الاشتراكي. القاهرة -مصر.
- 3- جورج برناردشو. (د.ت). مقالات في الاشتراكية الفابية. القاهرة: ترجمة محمد عبدالله الشفيعي.
- 4- جورج هربرت كول. (1986). الاشتراكية في تطور. القاهرة-مصر: مطبعة الإعلانات الشرقية.
- 5- جوزيف شومبتر. (2002). الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية. القاهرة-مصر: ترجمة حيدر حاج اسماعيل.
- 6- ربي ماكديول. (1991). أيرلندا في عصر الامبريالية والثورة 1801-1960.
- 7- طاهر حسن درة. (2001). الخدمات الزراعية في المجتمع الاشتراكي. بيروت-لبنان.
- 8- عبدالله بلان. (1998). القيادة في المجتمع الاشتراكي. بيروت-لبنان.
- 9- فليب بوارير. (د.ت). نشأة حزب العمال البريطاني. القاهرة .
- 10- فؤاد موسى. (1998). مدخل الى الاشتراكية. القاهرة-مصر ع
- 11- عبد القادر حاتم. (1985). حول النظريات الاشتراكية. لبنان: بيروت.
- 12- محمد سلماوي. (1956). أصول الاشتراكية البريطانية الفابية. القاهرة-مصر.
- 13- محمد كامل محمد. (1972). الاشتراكية الديمقراطية التعاونية. القاهرة-مصر.

- 14- محمود البيه. (1958). فلسفة الاشتراكية. لبنان: بيروت، ط1.
- 15- منير الحمشس. (1968). إصلاح الفكر الاشتراكي. بيروت،-لبنان.
- 16- مركيت كول. (1965). قصة الاشتراكية الفابية. بغداد-العراق: ترجمة عبد الكريم احمد.
- 17- وليم زفوستر، موجز الحركة النابية العنمالية (1914-1976)

The role of the Fabian Society in founding the British Labour Party (1884-1914)

Dr. Dhamiaa Abdul Razzaq khudhair

College of Arts - Al-Mustansiriya University

dr.dhamiaa@yahoo.com

Key words: Association fascism, socialism, capitalism, trade unions, Workers

Summary:

Socialism today means an integrated set of political concepts, methods, organizations and means that share the rejection of the capitalist society and the establishment of a society in which actual equality is achieved among all people. It also rejects individual ownership and seeks to achieve public and collective ownership of the means of production. One of its objectives is to control all aspects of economic life through regulation that takes into consideration the general national interest and work on democratic management of the economy. Socialism is fundamentally opposed to capitalism. Because eliminating private ownership of the means of production and replacing it with social ownership leads to a change in the economic, social and political structure of society. After the goal of production in the capitalist system was to achieve profit for the owners of the means of production by exploiting the working class and the toilers, the goal of production in the socialist system becomes to meet the material and spiritual needs of the members of society, and to put an end to exploitation. This system imposes a duty to work on everyone. As for the political field, the socialist system imposes that political power is in the hands of the producers and the working class, headed by the working class, with the presence of a vanguard party that leads the state and society. The governing law of society's life is everyone's concern for the well-being of each individual, and everyone's concern for the well-being of all. However, it is not possible, during the

building of socialism, to achieve social equality because work remains divided into mental work and physical work, and then into industrial work and agricultural work. These conditions cause the survival of heterogeneity in society on the social level and the survival of some classes of society, such as workers and farmers, and other groups that make up society. However, the availability of popular democracy with the participation of the productive groups in managing the helm of the state and combining the rights and actual freedoms of citizens with their duties and responsibilities before society. The lack of all or some of these features impedes the development of a socialist society.